

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
حيدر صباح حسن			أسم الباحث
د. حفصة محمد فخري			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
استخدام أنموذج المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة (EFQM) في تقويم اجهزة الرقابة المالية العليا وانعكاسه على جودة التدقيق (بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي)			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
اضحت الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تؤدي دوراً حيوياً في مجال مساعلة الحكومات عن ادارتها للأموال العامة وفي المساعدة على ضمان شفافية هذه الادارة مما يتوجب على هذه الاجهزة تنظيم وادارة العمليات والانشطة الخاصة بها بأكثر الطرائق فاعلية، في ظل التوجه العالمي نحو الجودة والتميز المؤسسي، ولكون الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تسعى في جميع دول العالم الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية في اداءها بحثاً منها للوصول الى اعلى مستويات الجودة والتميز ليس فقط على مستوى مهامها الرقابية وانما على المستوى المؤسسي الشامل، كان لايد لهذه الاجهزة من تبني اطر تطبيقية لإدارة الجودة الشاملة تساعدها في تحديد أنشطة التحسين المناسبة والتي تمكنها من تحقيق نتائج متميزة فضلاً عن استخدامها كأداة للتقييم وتقييم اداء الجهاز.			الخلاصة
إن عدم تبني الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة انموذج لتقييم مستوى اداءها المؤسسي معترف به دولياً ينعكس سلبياً على تحديد مستوى ذلك الاداء من حيث عدم واضح نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة للتحسين والتطوير الواجب تعزيزها بالتركيز على العلاقات بين الافراد والعمليات والنتائج والذي سيحقق تنمية للموارد ورفع جودة الاداء المؤسسي وما لذلك من انعكاس على جودة العمل الرقابي، لذا تناول البحث انموذج المؤسسة الاوربية لأداره الجودة (EFQM) كإطار يمثل أفضل الممارسات لتطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة، والذي يوفر اداة للتقييم والتقييم الذاتي باستخدام مجموعة مفصلة من المعايير المرنة في كيفية وزمان تطبيقها.			
يهدف البحث الى تسليط الضوء على أنموذج المؤسسة الاوربية لإدارة الجودة (EFQM) كإطار لتطبيق مبادئ ومتطلبات ادارة الجودة الشاملة، فضلاً عن القاء الضوء على الإطار العام لأداء الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مع بيان			

امكانية تطبيق نموذج المؤسسة الاوربية لإدارة الجودة (EFQM) كإطار عمل في أجهزة الرقابة المالية العليا وأثره في ضبط جودة هذه الأجهزة.
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

<b>جامعة بغداد</b>			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
ذو الفقار محمد فليح			أسم الباحث
د.علي محمد نجيل المعموري			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	√ دكتوراه	ماجستير	
المقارنة المرجعية للتطبيقات المحاسبية وانعكاسها على جودة القياس والافصاح المحاسبي بحث تطبيقي على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية			عنوان البحث
			السنة ٢٠١٥
			اللغة العربية
<p>جاءت معايير المحاسبة الدولية و التشريعات و الانظمة المحلية ، و تداخلت تلك التشريعات و المعايير في وضع الضوابط لتنظيم العلاقة بين الإدارة و المساهمين بهدف وضع قيود على سلوك الإدارة و المجموعات و الاطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية في كل من الاعتراف والقياس لبند معين والافصاح عنه وعرضه في القوائم المالية . اذ اخذت المنظمات المحاسبية الدولية على عاتقها اصدار المعايير المحاسبية والقواعد التي تنظم المعالجات المحاسبية والافصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية , ان الحاجة الى تطوير تلك المعلومات يستلزم الاستعانة ببعض التقنيات الحديثة في مجال المحاسبة لغرض تقليص الفجوة بين التطبيقات المحاسبية المحلية والدولية من خلال اجراء المقارنات بين تلك التطبيقات وتقديم اجراءات محاسبية متناغمة تساعد في سهولة دخول الاسواق المحلية من قبل الشركات الدولية فضلاً عن مساعدة الشركات المحلية من تطوير انشطتها للدخول في الاسواق الدولية , ومن هذا المنطلق فقد اختار الباحث اسلوب المقارنة المرجعية من خلال اجراء المقارنات للتطبيقات المحاسبية مما يحقق هدف البحث.</p> <p>وقد انطلق البحث من مشكلة تمثلت في اختلاف اسس قياس وعرض البيانات المالية بين النظام المحاسبي الموحد والمعايير المحاسبية الدولية مما يؤثر في المركز المالي للوحدات الاقتصادية في ظل دخول الشركات العالمية الى السوق العراقية , فضلاً عن ظهور معاملات واحداث اقتصادية في السوق الدولية مع عدم ايفاء الانظمة المحاسبية</p>			الخلاصة

المطبقة في العراق بمتطلبات القياس والافصاح والعرض عن تلك المعاملات والاحداث مما يشكل عائقاً في اثباتها وتسجيلها في السجلات المالية
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

<b>جامعة بغداد</b>			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
سليمة عيدان علي عبد الزبيدي			أسم الباحث
الدكتور محمد جاسم محمد الخفاجي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	√ دكتوراه		ماجستير
التدقيق الداخلي للأنشطة التشغيلية وأثره في دعم التشغيل الفعال للوحدات الصحية ((بحث تطبيقي في مستشفى دار التمريض الخاص))			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
لم يعد اكتشاف الغش والخطأ الهدف الرئيس للتدقيق الداخلي ، فقد تغيرت النظرة في العديد من دول العالم المتقدم الى التدقيق الداخلي استجابة لمتطلبات التطورات الاقتصادية والاجتماعية والصناعية ، واصبحت وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف الهامة تهدف الى تحقيق أهداف تتلائم وتلك التطورات.			الخلاصة
وهدفت الدراسة الى توضيح دور التدقيق الداخلي في تدقيق أداء الأنشطة التشغيلية في الوحدات الصحية الحكومية ، وذلك عن طريق الدراسة التطبيقية الميدانية ، واقتراح أنموذج لبرنامج تدقيق تلك الأنشطة في المستشفى عينة البحث.			
واستند البحث الى فرضية مفادها إن قيام التدقيق الداخلي بتدقيق أداء الأنشطة التشغيلية يؤدي الى دعم التشغيل الفعال في الوحدات الصحية من خلال تحديد الانحرافات عن الأداء المطلوب وتقديم الاقتراحات لمعالجتها ، خاصة عند توافر برنامج تدقيق ملائم لتدقيق تلك الأنشطة لمساعدة الادارة في ترشيد قرارات استخدام الموارد المتاحة.			
ولغرض تحقيق أهداف البحث فقد تم اختبار فرضية البحث في مستشفى دار التمريض الخاص وفي ضوء الدراسة النظرية والتطبيقية التي تمت في البحث فقد توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات ، وكان من أهم الاستنتاجات ، أن هنالك قصور واضح في عمل التدقيق الداخلي بشأن تدقيق أداء الأنشطة التشغيلية الصحية ، حيث لم تنطبق تقارير التدقيق الداخلي لهذا النوع من التدقيق ، وأكتفت			

بأداء التدقيق التقليدي المتمثل بالتدقيق السابق للصرف ، كون نطاق عمله محدود بمتابعة الدفاتر والسجلات المحاسبية فقط ، وان عدم ألتفات الادارة لهذا النوع من التدقيق قد يحول دون تطبيقه ، وكذلك اظهرت نتائج الدراسة الميدانية لأداء الأنشطة التشغيلية الصحية أنّ هنالك ضرورة لتوسيع نطاق عمل التدقيق الداخلي ليشمل قياس الكفاءة والفاعلية الاقتصادية في الأداء التشغيلي ، وأن ذلك يؤدي بالضرورة الى استغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل ، وبينت الدراسة عدم تمتع التدقيق الداخلي بالاستقلال الكافي لعدم ارتباطه بأعلى جهة في وزارة الصحة ، و أنّ هنالك رغبة للمدققين الداخليين في توسيع نطاق عمل التدقيق الداخلي بسبب تراكم الخبرة والمعرفة لديهم عن كيفية أداء الكثير من الأنشطة التشغيلية في الوحدات الصحية.

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
صبا غازي كريم			أسم الباحث
أ.م.د. صلاح صاحب شاكر البغدادي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه ✓	ماجستير	
إطار مقترح لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) "منافع الموظفين" وانعكاسه على رأي مراقبي الحسابات (بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الإتحادي)			عنوان البحث
٢٠١٥			السنة
العربية			اللغة
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا وحبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه أجمعين . يهدف البحث الى استعراض طبيعة منافع الموظفين ووضع إطار مقترح للقياس والإفصاح عن تلك المنافع وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) منافع الموظفين ومدى تأثير القوائم المالية عند تطبيقه ، فضلاً عن إقتراح نموذج قاعدة محاسبية محلية تتعلق بمنافع الموظفين بما يتلائم مع البيئة العراقية وإحتمالات التطور المستقبلية . تمثلت مشكلة البحث بعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) منافع الموظفين والذي يؤثر في موثوقية القوائم المالية وعدم وجود قاعدة محاسبية محلية خاصة بمنافع الموظفين تتوافق مع متطلبات البيئة العراقية وخصوصيتها، فضلاً عن صعوبة قياس تلك المنافع والإفصاح عنها في التقارير المالية والرقابية مما ينعكس ذلك على الرأي الفني المحايد لمراقبي الحسابات عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي (١٩)			الخلاصة

إستند البحث على الفرضيتين الاتيتين بدقة القياس والإفصاح المحاسبي على وفق معيار المحاسبة الدولي رقم(١٩) منافع الموظفين يوفر لمراقبي الحسابات قاعدة رصينة يمكن من خلالها إبداء رأي مهني سليم بعدالة القوائم المالية ، واعتماد قاعدة محاسبية محلية تتلاءم مع خصوصية البيئة العراقية يساعد في أثبات المعالجات المحاسبية السليمة، لتحقيق الموثوقية في إعداد القوائم المالية.

وعليه برزت الموارد البشرية في عالم اليوم بوصفها أهم مورد لأية وحدة وأحد أهم العوامل المحددة لتحقيق أهدافها التي تصبو إليها ، فكفاءة الوحدة ترتبط بكفاءة هذه الموارد ، ولا يتم ذلك إلا من خلال وضع سياسة خاصة لمنافع الموظفين ، إذ أصبح تقييم هذه المنافع يحتاج لخصوصيات حديثة تتماشى مع التطورات الحاصلة في سوق المال لهذا كان التوجه نحو معالجات محاسبية مستمدة من المعايير الدولية والتي لها الأثر البالغ على عملية تقييم هذه المنافع في الوحدات العراقية .

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
عادل حميد صنكور			أسم الباحث
أ.م.د. موفق عبد الحسين محمد			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
التدقيق الاستراتيجي ودوره في تحسين التوقعات المستقبلية لاسعار النفط الخام العراقي بأستعمال تحليل (SWOT) بحث تطبيقي في الشركة العامة لتسويق النفط (سومو)			عنوان البحث
			السنة ٢٠١٥
			اللغة العربية
أن التغيرات السريعة غير المحسوبة التي حدثت والتي يتوقع حدوثها في البيئة الداخلية والخارجية للوحدات الاقتصادية ،فضلاً عن التوسع في نشاط الشركات الصناعية والتجارية افرزت الحاجة لخدمات تدقيقية تتجاوز الإطار التقليدي للتدقيق لتدخل في إطار أوسع وأشمل ذو بعد استراتيجي يأخذ من الماضي والحاضر ليمثل انطلاقة نحو المستقبل ليلبي احتياجات متخذي القرارات المستقبلية ، ونظراً لأهمية النفط البالغة في الاقتصاد الوطني العراقي يتطلب ايجاد السبل اللازمة لتحسين			الخلاصة

التوقعات المستقبلية بخصوص أسعاره بما يتوافق مع ظروف البيئة المحيطة الماضية والحاضرة والمتوقعة المؤثرة فيه وإيجاد الفاعل بينها وتحريكها نحو حالة مرغوبة لتعزيز الميزة التنافسية ، من هنا يأتي هذا البحث ليلقي الضوء على التدقيق الاستراتيجي ودوره في تحسين التوقعات المستقبلية لأسعار النفط الخام العراقي بحث تطبيقي في الشركة العامة لتسويق النفط (SOMO) كونها الشركة المسؤولة عن تحديد أسعار النفط الخام العراقي واختيرت السنوات (٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣) لأجراء التحليل عليها وتقييمها باستخدام اداة (SWOT) ، وتم وضع جدولاً مقترحاً لتقييم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في تسعير النفط الخام يمكن الاستفادة منه في تطوير نقاط القوة التي تتمتع بها الشركة والحد من نقاط الضعف واستغلال الفرص التي توفرها البيئة الخارجية وتجنب التهديدات التي تفرزها البيئة الخارجية. وانطلق البحث من مشكلة مفادها أهمل الشركة العامة لتسويق النفط (سومو) لبعض الجوانب ذات البعد الإستراتيجي ومن أهم تلك الجوانب التدقيق الإستراتيجي ودوره في تحسين التوقعات المستقبلية لأسعار النفط الخام وذلك لاستخدام أساليب توقع لا تغطي كافة العوامل التي تتأثر بها عملية التوقع من عوامل داخلية وعوامل خارجية وحاول البحث اثبات او نفي الفرضية التي مفادها إن التدقيق الإستراتيجي يعد اسلوباً مناسباً في تحسين التوقعات المستقبلية لأسعار النفط الخام بأفضل صورة من خلال توظيف واستخدام ادواته المناسبة ومنها اداة (swot) وذلك لتعدد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في اسعار النفط الخام وهدف البحث الى إيجاد آلية ملائمة يمكن من خلالها تحسين التوقعات المستقبلية لأسعار النفط الخام العراقي وانعكاسها في عملية اتخاذ القرارات التسعيرية المناسبة عن طريق استخدام ادوات التدقيق الإستراتيجي والافادة من نتائج التدقيق الإستراتيجي على المدى الطويل مع إجراء بعض المتغيرات ذات الامد القصير في حالة حدوثها لبيان مدى تأثير هذه المتغيرات على اعمال الشركة المستقبلية

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
عبد الكريم محمود محمد			أسم الباحث
أ.د. عامر محمد سلمان الجنابي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه		ماجستير

عنوان البحث	دور مراقب الحسابات في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية الحكومية بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعات الجلدية
السنة	٢٠١٥
اللغة	العربية
الخلاصة	<p>لقد أدت الفضائح المالية و المحاسبية الى زيادة الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية ، و جعل جودة خدمات التدقيق الخارجي موضوعاً ساخناً يثير كثيراً من النقاش ، إذ تمثل أنظمة الرقابة الداخلية خط الدفاع الأول الذي يحمي جودة التقارير المالية ، و يهيئ مراقبو الحسابات خط الدفاع الثاني</p> <p>عن طريق تقويمهم للرقابة الداخلية و موثوقية الأنظمة المحاسبية .</p> <p>ويسعى البحث الى التركيز على نظام الرقابة الداخلية و مكوناته ، و مكونات الرقابة الداخلية على وفق " الرقابة الداخلية – إطار متكامل " ( COSO ) و الذي يعد الإطار الأكثر انتشاراً في العالم ، و التركيز أيضاً على التحديات التي تواجه مراقب الحسابات و دوره في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية .</p> <p>استند البحث الى فرضية رئيسة مفادها ( تسهم تقويمات و إبلاغات مراقب الحسابات في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية ) و تتفرع من الفرضية الرئيسية فرضيتان فرعيتان ، الأولى : تؤثر إبلاغات مراقب الحسابات للمكلفين بالحوكمة و الإدارة في تحديد نواحي القصور في الرقابة الداخلية ، و الثانية : يسهم مراقب الحسابات في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لما يتمتع به من تأهيل مهني و علمي .</p>

جامعة بغداد			
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية		
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية		
أسم الباحث	عماد عبد الرضا حسن		
أسم المشرف	د. خولة حسين حمدان		
الأيمل			
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد
	ماجستير		√ دكتوراه
عنوان البحث	تأثير النظام المحاسبي الموحد للبلديات على جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية ورأي المدقق الخارجي "بحث تطبيقي في بلدية مدينة النجف"		
السنة	٢٠١٥		

اللغة	العربية
الخلاصة	<p>ان لنظام المعلومات المحاسبي دور في انجاح الوحدة الاقتصادية سواء كانت هادفة للربح ام غير هادفة , وذلك من خلال ما توفره التقارير المالية من معلومات ذات خصائص نوعية في التقارير المالية التي تعد المنتج النهائي لجميع الادارات والأقسام والجهات الاخرى بما يساعدها في اتخاذ القرارات وتدعيم قرارات الادارة وعمليات الوحدة الاقتصادية.</p> <p>وتعد البلديات من الوحدات الاقتصادية غير الهادفة للربح والتي تتميز بخصائص معينة , منها تعدد الأنشطة (خدمية , انتاجية , تشييد) وتعدد مصادر الحصول على الموارد , لذا فان نظام المعلومات المحاسبي يسعى الى تزويد متخذي القرارات بمعلومات عن تحقيق الموارد واستخدامها بما يؤدي الى تحسين الخدمات والأنشطة.</p> <p>لذلك فقد اكتسب البحث اهميته من خلال توفير نموذج تطبيقي للتقارير المالية للنظام المحاسبي للبلديات, يوفر معلومات ذات خصائص نوعية تساعد الجهات المعنية في اتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة وتقويم الاداء.</p> <p>ويستند البحث على فرضية مفادها "امكانية تعديل النظام المحاسبي للبلديات بما يوفر معلومات ذات خصائص نوعية في القوائم المالية وتقرير الادارة وتقرير المطابقة و تقرير الاداء وبما يؤثر على رأي المدقق الخارجي" ولإثبات الفرضية فقد سعى البحث الى تحقيق اهدافه المتمثلة في تعزيز الاطار النظري للنظام المحاسبي للوحدات غير الهادفة للربح فضلاً عن امكانية تعديل النظام المحاسبي للبلديات وإمكانية تطبيق ذلك على المجموعة الدفترية لبلدية النجف الاشرف و على بياناتها المالية , وبالتالي تعديل القوائم المالية بما ينسجم مع المعيار الدولي رقم (١) عرض البيانات المالية , فضلاً عن تعديل تقرير الادارة وأعداد تقرير المطابقة وتقرير الاداء , و ثم بيان اثر ذلك على رأي المدقق الخارجي .</p>

جامعة بغداد				
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد			
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية	القسم			
فاطمة فرع هداي	أسم الباحث			
أ.م.د. عباس حميد يحيى التميمي	أسم المشرف			
	الأيمل			
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية
	دكتوراه ✓		ماجستير	



<p>فاعلية الرقابة الداخلية على المنح والمساعدات في المنظمات غير الحكومية (بحث تطبيقي في اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية)</p>	<p>عنوان البحث</p>
<p>٢٠١٥</p>	<p>السنة</p>
<p>العربية</p>	<p>اللغة</p>
<p>لقد شهد العراق بعد سنة ٢٠٠٣ تنامٍ سريع في إعداد المنظمات غير الحكومية وأنواعها، فضلاً عن زيادة مواردها، وتعد المنح والمساعدات احد المصادر الأساسية لتمويل هذه المنظمات ومساعدتها على الاستمرار في ممارسة أنشطتها.</p> <p>وان هناك الكثير من العقبات والمعوقات التي تقف أمام تقدم هذه المنظمات ، ومن أهم هذه المعوقات وأبرزها هو بنائها الإداري والمحاسبي الذي يؤثر بشكل مباشر في وجودها واستمرارها وبقائها، إذ إن حصول المنظمات على المنح والمساعدات المستقبلية يعتمد في بعض الأحيان على قدرتها في إقناع المانحين بأنها تستخدم مواردها بحكمة وعقلانية لتحقيق الأهداف المعلنة .</p> <p>وتناول البحث مجموعة من المشكلات هي : ضعف تأهيل المحاسبين والمدققين في مجال المحاسبة عن المنح والمساعدات، مما أدى إلى عدم إضفاء المصادقية على التقارير المالية. وعدم تطرق النظام المحاسبي الموحد للمعالجات المحاسبية الملانمة لأنواع المختلفة للمنح والمساعدات مما يؤثر سلباً في صحة القوائم المالية. وضعف الرقابة الداخلية في المنظمات غير الحكومية أدى إلى هدر وضياح المنح والمساعدات المستلمة ومن ثم عدم تحقيق الأهداف المتوخاة من هذه الموارد .</p> <p>ولإيجاد الحلول الملانمة لمشكلات البحث قدمت الباحثة الفرضيتين الآتيتين: الأولى أن تطوير المعالجة المحاسبية للمنح والمساعدات الواردة في نظام المحاسبي الموحد يساهم في إضفاء المصادقية على البيانات المالية، والثانية أن وجود رقابة داخلية فاعلة في المنظمات غير الحكومية على المنح والمساعدات يلعب دوراً مهماً في حماية مواردها وتحقيق فاعلية التصرف بتلك الأموال .</p> <p>وقد تناول البحث مفهوم المنح والمساعدات والمعالجات المحاسبية الخاصة بها ، وتسليط الضوء على المنظمات غير الحكومية وصولاً إلى تقويم الرقابة الداخلية على المنح والمساعدات في هذه المنظمات، ولهذا الغرض قامت الباحثة بتقويم الرقابة الداخلية المطبق في اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية عينة البحث من خلال القيام بالزيارات الميدانية لأقسام اللجنة الاولمبية وشعبها والمقابلات الشخصية، وفحص البيانات المالية لسنة ٢٠١٠ وتحليلها .</p> <p>وقد أفادت الدراسة بوجود نقاط ضعف في الرقابة الداخلية على المنح والمساعدات في اللجنة الاولمبية عينة البحث ، وقد تمت الإشارة إلى هذه النقاط في فصل الاستنتاجات والتوصيات، ومن ثم تقديم مقترحات وتوصيات تساهم في الحفاظ على المنح والمساعدات لهذه المنظمات وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد بما يتفق وأهدافها.</p>	<p>الخلاصة</p>

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
كمال نوماس طينة			أسم الباحث
أ.م.د خولة حسين حمدان			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
تقويم نظام الرقابة الداخلية على وفق تصنيف براون للمخاطر بحث تطبيقي في جامعة كربلاء			عنوان البحث
			السنة ٢٠١٥
			اللغة العربية
<p>يعد نظام الرقابة الداخلية صمام الأمان الذي يحفظ موجودات الوحدات الاقتصادية وضمان دقة البيانات المالية، فضلاً عن تحفيز العاملين على الالتزام بالقوانين والتعليمات والسياسات الإدارية وتحسين كفاءة التشغيل فضلاً عن اضافة قيمة للوحدة الاقتصادية، لذا اصبح لزاماً على هذه الوحدات تفعيل بنظام الرقابة الداخلية وتطويره بما يساعدها على مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها أنشطتها التشغيلية وعدم كفاية الأساليب التقليدية في مواجهة تلك المخاطر مما ينبغي تطبيق أساليب حديثة في تقويم نظام الرقابة الداخلية ومن هذه الأساليب استخدام تصنيف براون للمخاطر الذي له الدور الكبير في تحديد المخاطر وتصنيفها إذ حدد ثمان انواع من المخاطر قسمها الى مجموعات بما يساعد الوحدات الاقتصادية لمواجهة تلك المخاطر.</p> <p>وسعى البحث الى معالجة مشكلة عدم كفاية الاساليب التقليدية في تقويم نظام الرقابة الداخلية وتحديد المخاطر التي تتعرض الوحدات الاقتصادية عند ممارسة أعمالها والتي تهدد نموها أو تعيق تحقيق اهدافها ومن هذه المخاطر (مالية، تشغيلية، استراتيجية، مجازفة)، مما ادى الى ضعف نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية في تحديد المخاطر التي تتعرض لها الانشطة المختلفة التي تمارسها كذلك يؤدي الى عدم تحقيق الاهداف التي انشأت من اجلها، من خلال استخدام تصنيف براون للمخاطر لتحديد المخاطر التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية وتقويم مدى استجابة نظام الرقابة الداخلية لهذه المخاطر فضلاً عن اقتراح الاستجابة المناسبة لمواجهة تلك المخاطر.</p> <p>كما سعى البحث الى التعرف على الجهود الدولية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية وعلاقة ادارة المخاطر بنظام الرقابة الداخلية وواقع تقويم نظام الرقابة الداخلية في العراق فضلاً عن تسليط الضوء على تصنيف براون للمخاطر وكيفية الاستفادة من هذا التصنيف في تقويم نظام الرقابة الداخلية واعداد دليل مقترح لتقويم نظام الرقابة الداخلية بما يتلائم وخصوصية الجامعة عينة البحث</p>			الخلاصة

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
لمياء فاضل كاظم			أسم الباحث
د. الاع حاتم كاظم			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
تدقيق الاداء المستند للمخاطر على وفق معايير الانتوساي ( 3000 - 3999 ) ( ISSAI ) ( بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعات الانشائية )			عنوان البحث
٢٠١٥			السنة
العربية			اللغة
<p>يُعدّ البحث عن اساليب حديثة لتدقيق الاداء وتحديد اتجاهات تطورها في مقدمة الموضوعات التي مازالت بحاجة الى رؤى ومناهج جديدة ، ولأن العديد من الأفكار والابتكارات تطورت نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية في بيئة الاعمال اليوم ، فقد تطورت تبعاً لذلك مهام تدقيق الاداء من تدقيق متعلق بالانشطة الى تدقيق يعنى بتقدير مخاطر الاعمال وبيان تأثيرها على تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية ، واصبح ينظر الى تدقيق الاداء كمشروع فكري يمكن ان يقدم العون للوحدات الاقتصادية لتحسين العمليات والاجراءات المرتبطة بها وتحقيق المساءلة والنزاهة وانعكاس ذلك على عموم المجتمع .</p> <p>يهدف البحث الى التركيز على العلاقة بين اجراءات تدقيق الاداء وتشخيص وتحليل مخاطر الاعمال التي تتعرض لها الوحدة الخاضعة للتدقيق ومدى تاثير ذلك على التخطيط لعملية التدقيق كما سعى الى تقديم آلية مقترحة لتدقيق الاداء المستند للمخاطر في ضوء ما جاءت به المعايير الصادرة عن المنظمة الدولية للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساي) عن تدقيق الاداء .</p> <p>واستند البحث على فرضيتين الاولى مفادها ان اعتماد منهجية تدقيق الاداء المستند للمخاطر على وفق معايير الانتوساي يساهم في زيادة فاعلية التدقيق وتعزيز دوره في اضافة قيمة تعمل على تحسين اداء الوحدات الاقتصادية ، والثانية مفادها ان استعمال مصفوفة تحليل المخاطر في التخطيط لمهام تدقيق الاداء سيؤمن توجيه جهود التدقيق تجاه الجوانب الاكثر خطورة في اداء الوحدات الاقتصادية ، فضلاً عن ترتيب الاولويات وتحديد مجال التدقيق .</p>			الخلاصة

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
ليث جواد كاظم			أسم الباحث
أ.د فيحاء عبد الله يعقوب			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
أنموذج مقترح لهيكلية وظيفية التدقيق الداخلي بحث تطبيقي في عينة من المصارف الخاصة			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
			الخلاصة
<p>واجهت العديد من الشركات و المصارف في بلدان العالم المتقدمة و النامية تعثرات مالية كبيرة مما أدى إلى إشهار إفلاسها ، بسبب مجموعة من العوامل أهمها تلاعبات الإدارة ، ضعف الأجهزة التدقيقية و الرقابية الداخلية و الخارجية فضلاً عن عدم تطبيق الحوكمة ، إذ قامت المنظمات المهنية بإصدار أطر رقابية عديدة كان أهمها أطاري COSO و COBIT و التي تعد أدلة استرشادية لتحسين عمل الرقابة الداخلية للشركات حيث صنف اطار COSO الوحدة الاقتصادية الي ثلاث محاور يتمثل المحور الاول بالأهداف التي تسعى الوحدة الاقتصادية اليها أما المحور الثاني فتمثل بمكونات اطار العمل من الناحية التنظيمية في حين وضع المحور الثالث عناصر الرقابة و المخاطرة فيما شمل اطار COBIT خمسة مبادئ رئيسة تهتم في تقنية المعلومات للوحدات الاقتصادية إذ يهدف المبدأ الاول منه الي تلبية احتياجات أصحاب المصالح فيما يوضح المبدأ الثاني على تغطية الوحدة الاقتصادية من بدايتها الي نهايتها و يوصي المبدأ الثالث على ضرورة تطبيق اطار عمل واحد و متكامل و يبين المبدأ الرابع على استخدام اسلوب شمولي و يلزم المبدأ الخامس على فصل الحوكمة عن الادارة ، تبعها إصدار قانون SOX من الحكومة الأمريكية ، الذي ألزم إدارات الشركات إلى تفعيل و تقويم الرقابة الداخلية بصورة دورية ، فضلاً عن دور المنظمات المهنية بإصدار معايير جديدة لوظيفة التدقيق الداخلي إذ كان لابد من إعادة هيكلة جهاز التدقيق الداخلي على وفق للتوجهات الحديثة ، و قد طرحت شركة PriceWaterHouceCoopers مجموعة من الخطوات التي تساهم في بناء التدقيق الداخلي ، و من هنا يأتي البحث ليلقي الضوء على الاطر الحديثة للرقابة الداخلية (COBIT , COSO) وتحليلها و توظيفها ، و دراسة قانون (SOX) بقصد إعادة هيكلة وظيفية التدقيق الداخلي وفق لمفهومه الحديث و تبعاً للخطوات المقترحة من قبل شركة PriceWaterHouceCoopers في عينة من المصارف ( مصرف الشرق الأوسط للاستثمار العراقي و مصرف الاستثمار العراقي ) كونهما يعملان بأسلوبين تقنيين مختلفين إذ ان المصرف الأول يعمل وفقاً للنظم المؤتمتة أما</p>			

المصرف الثاني يعمل على وفق النظم التقليدية و تم اختيار سنة ٢٠١٣ لإجراء تقييم لجهاز التدقيق الداخلي كونها السنة الأحدث ، و أهم النتائج التي توصل اليها الباحث هي تصميم إطار مقترح لهيكلية وظيفية التدقيق الداخلي الحديث يلبي متطلبات اطاري COSO و COBIT على وفق قانون SOX وبما يتوافق مع البيئة العراقية .	
-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--

<b>جامعة بغداد</b>			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
محمد جاسم علي			أسم الباحث
أ.م.د. موفق عبد الحسين محمد			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	✓ دكتوراه		ماجستير
تطبيق اسلوب التحسين المستمر(كايزن) في تحسين عملية التدقيق			عنوان البحث
٢٠١٥			السنة
العربية			اللغة
<p>تتفاعل بيئة مهنة التدقيق مع الكثير من التغييرات والتحديات المعاصرة التي تواجهها وتفرض ضرورة أخذها في الحسبان عند دراسة تحسين عملية التدقيق ، وفي بداية الألفية الثالثة وما يحمله القرن الحالي من امتداد للتغييرات والتطورات الجديدة ، فإن من الضروري التوقف عند تلك التغييرات والتحديات والتعرف على مدى استجابة تنظيم التدقيق لها ليتمكن في ضوءها تقديم تصورات و رؤى جديدة من شأنها ان تسهم في دعم الفكر التدقيقي ورفع كفاءة المهنة .</p> <p>وبالرغم من استجابة مهنة التدقيق بالتطور الافقي والعمودي الا ان هذه الاستجابة تتصف بالبطء في تفاعلها المستمر مع البيئة المحيطة و المتسارعة التغيير و عليه تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في العوامل التي في تؤثر مهنة التدقيق ومراعاتها عند القيام بأداء مهام التدقيق.</p> <p>وتتمثل مشكلة البحث في (عدم وجود مراجعة شاملة لنشاطات عملية التدقيق والتحقق من تحقيقها للأهداف التي صممت لأجلها وعدم تحسينها بصورة مستمرة يؤدي الى هدر الطاقة الرقابية وانخفاض جودة التدقيق)</p>			الخلاصة

<p>ويتمثل هدف البحث في بيان أثر استخدام أسلوب التحسين المستمر في تقليل وقت عملية التدقيق من خلال تقليل الهدر وزيادة جودة التدقيق.</p> <p>يقوم البحث على فرضية مفادها</p> <p>((إن تبني منهج منظم في تطوير مسار عملية التدقيق وحل المشاكل وتقليل الهدر باستخدام أسلوب كايزن خلال مراحل عملية التدقيق من تخطيط وتنفيذ ومتابعة سيؤدي إلى زيادة فاعلية عملية التدقيق وإصدار التقارير بوقت ملائم وقياسي والتخلص من الأنشطة التي لا تضيف قيمة لعملية التدقيق مما ينعكس بصورة ايجابية على جودة الأداء التدقيقي"))</p> <p>ولغرض تحقيق هدف البحث واختبار فرضيته تم اختيار ديوان الرقابة المالية الاتحادي كعينة للبحث</p>
----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
نوار محمد منير			أسم الباحث
أ.د. فيحاء عبد الله يعقوب			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه ✓		ماجستير
دور حوكمة الشركات في تقليل خطر إرتباط مراقب الحسابات بشأن قبول التكليف حديد الأتعاب بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة ومكاتب التدقيق			عنوان البحث
٢٠١٥			السنة
العربية			اللغة
يهدف البحث إلى الوقوف على أهم البواعث التي أدت إلى زيادة الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات وتحديد إبرز دور لجان التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في التقليل من خطر إرتباط مراقب الحسابات وترشيد أحكامه المهنية لاسيما حكمه بشأن قبول التكليف وتحديد أتعاب عملية التدقيق, وذلك باستقراء بعض التجارب العالمية بهذا المجال, فضلا عن إجراء دراسة ميدانية لعينة من المصارف العراقية الخاصة, لتقييم دور لجان التدقيق المشكلة حاليا فيها, وفقا لقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤			الخلاصة

والتعرف على الأداء الفعلي لهذه اللجان ودورها في التوصية بترشيح مراقب الحسابات والموافقة على تعيينه والأرتباط معه وتحديد أتعابه ولتحقيق أهداف البحث تم التركيز في الدراسة الميدانية على الآتي:

دراسة وتقييم واقع الأداء الفعلي الحالي للجان التدقيق في المصارف العراقية الخاصة عينة البحث من خلال دراسة التقارير المالية السنوية المنشورة لتلك المصارف، والقيام بالزيارات الميدانية وإجراء المقابلات مع بعض المسؤولين في تلك المصارف

تصميم إستبانه لاستطلاع آراء عدد من مراقبي الحسابات في مكاتب وشركات التدقيق المعتمدة، من أجل التوصل إلى إرشادات مقترحة لتقدير خطر إرتباط مراقب الحسابات وأحكامه بشأن قبول التكاليف وتحديد الأتعاب موجهة إلى مجلس مراقبة وتدقيق الحسابات في جمهورية العراق لمساعدتهم على التعامل مع خطر الأرتباط وترشيد أحكامهم المهنية

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
وسام صادق حنون			أسم الباحث
د. عبد الكريم خلف الحلفي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه ✓	ماجستير	
بحث تطبيقي في الشركة العامة للسمنت الجنوبية معمل اسمنت الكوفة"			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
تشكل تقنية الانتاج الانظف اهمية كبيرة في الوقت الحالي نظراً لما لها من اثر في حياة الانسان وسلامته فضلاً عن البيئة المحيطة به. فضلاً عن ان وجود نظام فاعل			الخلاصة

للرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية كافة يمثل نقطة البداية للانطلاق السليمة نحو تطبيق هذه التقنية والتي لها دور واضح في درء مخاطر التلوث فضلاً عن تخفيض تكاليف التخلص منها والذي يؤدي بالنتيجة الى الايفاء بمتطلبات التنمية المستدامة على المدى البعيد.

من هنا جاءت اهمية البحث في تسليط الضوء على نظام الرقابة الداخلية واهميتها في تعزيز التنمية المستدامة عن طريق تقنية الانتاج الانظف، اذ عرض الفصل الاول منهجية البحث والدراسات السابقة، في حين بين الفصل الثاني اهمية نظام الرقابة الداخلية في تعزيز تقنية الانتاج الانظف واثرها في التنمية المستدامة والذي قسم الى ثلاثة مباحث كان الاول منه يتطرق الى نظام الرقابة الداخلية في حين تطرق المبحث الثاني الى تقنية الانتاج الانظف ودوره في مكافحة التلوث البيئي وتحقيق التنمية المستدامة وتحدث المبحث الثالث عن دور نظام الرقابة الداخلية في دعم تقنية الانتاج الانظف اما الفصل الثالث فقد تطرق الى الجانب التطبيقي لعينة البحث اذ قسم الى ثلاثة مباحث تطرق المبحث الاول منه الى نبذة تعريفية عن عينة البحث اما المبحث الثاني فقد عرض الواقع البيئي ونظام الرقابة الداخلية في عينة البحث فيما تطرق المبحث الثالث الى تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة ودورها في تعزيز تقنية الانتاج الانظف:

ويكمن غرض البحث في تسليط الضوء على دور انظمة الرقابة الداخلية في دعم تقنية الانتاج الانظف والتنمية المستدامة وما يترتب عليه في المحافظة على البيئة وخفض التكاليف في ضوء المتغيرات الجديدة لبيئة الاعمال ومتطلبات سوق العمل والمعلومات التي تمكن ادارة الشركة من اتخاذ قرارات مناسبة تدعم تقنية الانتاج الانظف.

واستند البحث الى فرضية مفادها ان وجود لنظام الرقابة الداخلية يعتمد على اجراءات وممارسات بيئية سليمة وملائمة مع نشاطه من شأنه ان يؤدي الى دعم تقنية الانتاج الانظف وذلك عن طريق استغلال الموارد المتاحة بأسلوب علمي واقتصادي مما يترتب عليه انخفاض في التكاليف والاثار البيئية السلبية على المجتمع والحفاظ على متطلبات الاجيال الحالية والقادمة عن طريق تعزيز التنمية المستدامة.

جامعة بغداد				
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد	
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم	
هدى خليل ابراهيم الحسيني			أسم الباحث	
أ.م.د. علي محمد ثجيل			أسم المشرف	
			الأيمل	
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية



√ دكتوراه	ماجستير	
	استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية في تطوير دور مراقب الحسابات في اكتشاف الأخطاء الجوهرية (بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية العامة العراقية )	عنوان البحث
	٢٠١٥	السنة
	العربية	اللغة
	<p>منع التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما صاحبه من تطور في بيئة الاعمال ازداد استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية كتقنية متطورة في عدة مجالات التي كانت بينها مهنة التدقيق , ان مراقب الحسابات المعاصر ينبغي ان يواجه تحدي التطورات التكنولوجية وحالة الديناميكية السريعة في بيئة الاعمال والحجم المتزايد للبيانات المقدمة له من خلال الاستعانة بالتقنيات المحسوبة ومنها الشبكات العصبية الاصطناعية.</p> <p>وياتي هذا البحث باعتباره باكورة الاعمال لتطبيق تقنية حديثة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في التدقيق وذلك بتصميم واستخدام نموذج الشبكة العصبية الاصطناعية متعددة الطبقات ذات الانتشار العكسي في مجال اكتشاف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية عند القيام بمهمة التدقيق , يهدف البحث الى تقديم نموذج لكيفية تطبيق الشبكات العصبية الاصطناعية في الممارسة المهنية وبيان دورها في دعم قرارات مراقب الحسابات عند التخطيط لعملية التدقيق واكتشاف الأخطاء الجوهرية كونها تقنية داعمة لابداء الرأي الفني لمراقب الحسابات .</p> <p>تتمحور مشكلة البحث في قصور الاساليب التقليدية المستخدمة في التخطيط لعملية التدقيق التي تستند الى نسبة مرتفعة من الحكم الشخصي مما اثر سلبا في شمولية الاختبارات الجوهرية في سلامة الرأي الفني لمراقب الحسابات ولايجاد الحلول الملائمة لهذه المشكلة يقدم البحث الفرضية الاتية ان اعتماد الشبكة العصبية الاصطناعية في التدقيق يؤدي الى تحسين التخطيط لعملية التدقيق واسناد الاختبارات الجوهرية لتنفيذ العملية ويساعد في اكتشاف الأخطاء الجوهرية مما يؤدي الى سلامة الرأي الفني المحايد لمراقب الحسابات.</p>	الخلاصة